S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/472
26 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أن يُنشئ إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، بوصفها عملية لحفظ السلام، لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا. وطلب المجلس إلى الأمين العام أيضا أن يُعين، بالتشاور مع الأطراف في الاتفاق الأساسي المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (A/50/757-S/1995/951) ومع مجلس الأمن، رئيسا للإدارة الانتقالية تكون له السلطة العامة على العنصرين العسكري والمدني للعملية.

٢ - ووافق مجلس الأمن على تعيين السيد جاك بول كلين (الولايات المتحدة الأمريكية) رئيسا للإدارة الانتقالية، حيث تولى مهامه في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٦. ولقد عمل رئيس الإدارة الانتقالية وموظفوه، في بداية الأمر، من مرافق الأمم المتحدة الموجودة بزغرب، وذلك إلى حين تحديد مكان مناسب لمقر الإدارة الانتقالية في منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (المسماة فيما بعد "المنطقة"). وفي أواخر شهر شباط/فبراير، تحدد مكان بأرض ثكنات الصرب في فكوفار، وبدأ بناء مقر في أوائل شهر آذار/مارس. وقام قائد القوة التابعة للإدارة الانتقالية، اللواء جوزيف شوبس (بلجيكا) بإرساء مقره المؤقت في اردت، حيث اضطلع بقيادة العنصر العسكري التابع للإدارة الانتقالية في ١٤ آذار/مارس. وانتقل العنصر العسكري من اردت إلى فكوفار في ١ نيسان/أبريل، كما انتقل رئيس الإدارة الانتقالية وموظفوه من زغرب إلى فكوفار في ٢٢ نيسان/أبريل.

٣ - وهذا التقرير الأول لمجلس الأمن بشأن أنشطة الإدارة الانتقالية وتنفيذ الاتفاق الأساسي من قبل الأطراف مُقدم عملا بالفقرة ٤ من القرار ١٠٣٧ (١٩٩٦)، التي طلب فيها مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في كل شهر تقريرا، على أن يتم تقديم أول هذه التقارير في غضون اسبوع من التاريخ المقرر أن يكتمل فيه تجريد المنطقة من السلاح. ولقد بدأ تجريد المنطقة من السلاح في ٢١ أيار/مايو واكتمل في ٢٠ حزيران/يونيه.

ثانيا - الجوانب السياسية

٤ - كما سبق لي أن ذكرت في تقريري المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/987)، يُلاحظ أن الاتفاق الأساسي الذي وقّع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ كان إنجازا هاما أدى إلى دمج المنطقة في كرواتيا وإلى فتح السبيل أمام كافة الكروات النازحين الراغبين في العودة إلى ديارهم كيما يرجعوا إليها. والتزاما بهذا، كانت أهداف البعثة متمثلة في وضع المنطقة، وهي آمنة ومجردة من السلاح، تحت السيطرة السيادية لحكومة كرواتيا؛ والإبقاء على طابع المنطقة المتعدد الإثنيات؛ وتشجيع تهيئة جو من الثقة فيما بين كافة المقيمين المحليين بصرف النظر عن أصلهم؛ وتمكين كافة اللاجئين والنازحين من التمتع بحق العودة بحرية إلى ديارهم ومن المعيشة في ظل ظروف آمنة؛ وتعزيز الاحترام لأرفع مستوى من حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وتعضيد عملية إعادة تنمية المنطقة وبنائها في إطار التنسيق مع الخطط الشاملة لكرواتيا؛ وتنظيم انتخابات محلية، تتسم بالحرية والعدالة، في موعد غايته ٣٠ يوما قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

٥ - وعند تولي رئيس الإدارة الانتقالية لمسؤولياته، شرع في حوار وثيق مع كبار المسؤولين بحكومة كرواتيا، واستمر في هذا الحوار بعد ذلك. وقد التقى في مناسبات عديدة مع الرئيس فرانيو توجمان وأعضاء حكومة كرواتيا لمناقشة تنفيذ القرار ١٠٣٧ (١٩٩٥) والاتفاق الأساسي. وقامت الحكومة الكرواتية أيضا بإنشاء مكتب في اوسيك للاضطلاع بالتعاون اللازم مع الإدارة الانتقالية، وهذا المكتب يتولى توفير التنسيق الضروري للمتطلبات اليومية لعملية التنفيذ. ولقد أعرب الرئيس توجمان، هو وكبار الأطراف المتحدثة الكرواتية، عن الشعور بارتياح عام إزاء التقدم الذي أحرزته الإدارة الانتقالية حتى الآن.

٦ - وفي الفقرة ٢٥ من تقريري إلى المجلس المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1028) بشأن تنفيذ الاتفاق الأساسي، يُلاحظ أني أشرت إلى أهمية الصفح عن المقاضاة على فئات معينة من الجرائم لا تشمل جرائم الحرب. وهذا من شأنه أن يساعد في عملية التجريد من السلاح، وأن يهدئ من مخاوف الأشخاص الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم داخل المنطقة وفي سائر أنحاء كرواتيا، وأن يُسهل العملية الشاملة المتصلة بإعادة دمج السكان المحليين في عامة المجتمع الكرواتي. وقد كتب رئيس الإدارة الانتقالية إلى الرئيس توجمان في ٢ أيار/مايو ١٩٩٦ مطالبا حكومة كرواتيا باتخاذ الخطوات اللازمة لإصدار مثل هذا القانون، قبل بداية عملية التجريد من السلاح. وبعد ذلك، قام مجلس الأمن، بموجب بيان أصدره رئيسه يوم ٢٢ أيار/مايو (S/PRST/1996/26) بمطالبة حكومة كرواتيا بمنح عفو لجميع الأشخاص الذين خدموا، طوعا أو قسرا، في الإدارة المدنية أو القوات العسكرية أو قوات الشرطة التابعة للسلطات الصربية المحلية في المناطق التي كانت مشمولة بحماية الأمم المتحدة، باستثناء من ارتكبوا جرائم حرب، كما هي مُعرفة في القانون الدولي.

٧ - ومن سوء الحظ أن هذا القانون الذي صدر في ٣١ أيار/مايو ينقصه، بصيغته النهائية المعتمدة، ذلك التحديد المطلوب في قانون من قوانين العقوبات، وهو أكثر تقييدا من قوانين أخرى مماثلة سبق صدورها

في كرواتيا. والمآخذ الرئيسية تتمثل، فيما يبدو، في أن القانون الجديد لا ينص على عفو عام لكافة المواطنين الكرواتيين، بل للمقيمين في المنطقة وحدهم؛ وهو يتضمن بالإضافة إلى ذلك إمكانية مقاضاة الأشخاص المتهمين بـ "أبشع الجرائم" أمام المحاكم الكرواتية، وهذا تصنيف يؤدي إلى البلبلة والاضطراب بشأن من ينطبق عليهم هذا القانون. والسكان الصربيون المحليون في المنطقة والوكالات الإنسانية الدولية أيضا قد أعربت عن القلق بشأن الطابع التقييدي لقانون العفو هذا. ومن منطلق الرد على مطالب الإدارة الانتقالية، قدمت حكومة كرواتيا توضيحات للقانون في مؤتمر صحفي تحدث فيه كبار وزراء الحكومة في ١٧ حزيران/يونيه. ووفقا للتوضيحات التي قـُدمت، كان هناك متهمون بجرائم حرب، يبلغ مجموعهم في المنطقة ٥٠ شخصا، وهؤلاء سوف يحاكمون وفقا للممارسة الدولية. وثمة ٧٧٤ ٤ شخصا آخرون توجد ضدهم قضايا مـُعلقة، وهم متهمون بجرائم تخضع لاستثناءات غير واردة في قانون العفو. والإدارة الانتقالية تواصل التماس مزيد من الإيضاحات في هذا الشأن، بما في ذلك تلك التفاصيل المتعلقة بالأشخاص المتهمين على هذا النحو.

٨ - ورئيس الإدارة الانتقالية قد احتفظ، هو وأعضاء الإدارة الانتقالية، باتصال منتظم مع السكان الصربيين المحليين. وفي شهر نيسان/أبريل، حل السيد غوران هادزتش محل السيد ميلان ميلانوفتش كبير المتفاوضين الصرب. وفي نفس الوقت، جرى استبدال الرئيس وعدد كبير من الأعضاء بالمجلس التنفيذي المحلي، الذي اضطلع بدور فعال في تنسيق تنفيذ الاتفاق الأساسي. وثمة عنصر غير مشجع ظهر في شهر أيار/مايو، حيث قدمت المجالس البلدية الصربية المختلفة اقتراحا بمنح المنطقة استقلالا ذاتيا أو مركزا خاصا. ولقد عـُدل هذا الاقتراح بعد ذلك من قبل الجمعية الإقليمية المحلية، حيث جعلته مطالبة بحقوق خاصة أو "مركز خاص" بالنسبة للسكان الصرب الذين يعيشون في المنطقة، في مجالات الحكم المحلي والثقافة والتمثيل في وكالات إنفاذ القوانين، من بين مجالات أخرى.

٩ - وفي ضوء الدور الهام الذي اضطلعت به جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتصل بإبرام الاتفاق الأساسي، واستمرار اهتمامها بالتنفيذ الناجح لولاية الإدارة الانتقالية، قام رئيس الإدارة الانتقالية، في عدد من المناسبات، بإحاطة الرئيس سلوبودان ميلوسفتش وسائر سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتطورات ذات الصلة.

١٠ - وقد أدت زيارة وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى زغرب، في ١١ آذار/مارس، إلى إبرام اتفاقات مع كرواتيا تشمل خطوط الأنابيب النفطية الادرياتيكية والمسائل القنصلية وإعادة روابط السكك الحديدية والطرق وإقامة ممر جوي من جديد واسترجاع الاتصالات السلكية واللاسلكية فيما بين البلدين. وبناء على طلب البلدين، ما فتئت الإدارة الانتقالية تقدم المساعدة في تنفيذ هذه الاتفاقات، ولا سيما فيما يتعلق بمد خطوط الاتصالات والروابط الأخرى عبر المنطقة. وقامت الإدارة الانتقالية، بدعم من عناصرها الهندسية، بتنظيم أعمال إزالة الألغام والتطهير لسبعة كيلومترات بالطريق العام الذي يربط بين زغرب وبلغراد عبر المنطقة. ويسرت الإدارة أيضا من إنشاء مرافق كرواتية لشؤون الهجرة والجمارك عند الحدود المشتركة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولقد افتتح الطريق العام لحركة المرور في

٧ أيار/مايو. وفي نفس اليوم، أعيد فتح خط الأنابيب الادرياتيكي، في موقع عبوره للمنطقة، مما مكّن من ضخ النفط من كرواتيا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقامت الإدارة الانتقالية أيضا بالإشراف على إزالة ألغام الخط الحديدي الرئيسي الذي يربط بين البلدين، وذلك عند موقع مروره بالمنطقة فيما بين فنكوفتشي وتوفارنيك.

ثالثا - الجوانب العسكرية

١١ - اكتمل وزع العنصر العسكري للإدارة الانتقالية في ٥ أيار/مايو ١٩٩٦؛ والقوة العسكرية الإجمالية تناهز في الوقت الراهن ٠٠٠ ٥ فرد من القوات القتالية ووحدات الدعم. وبلجيكا قد قدمت الأفراد اللازمين للمقر والاتصالات. وحولت كتيبتا مشاة آليتان من بلجيكا والاتحاد الروسي إلى الإدارة الانتقالية من عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (انكرو)؛ ووصلت بعد ذلك كتيبتا مشاة آليتان أخريان من باكستان والأردن. وقد نُظمت كل كتيبة إلى قوة للرصد وأيضا إلى قوة للحماية في حجم السرية. وهناك بالإضافة إلى ذلك سرية دبابات أوكرانية وسرية استطلاع أرجنتينية. وقدمت أوكرانيا كذلك سربا من طائرات النقل العمودية قوامه ٦ طائرات، وسربا آخر من ١٠ طائرات عمودية مضادة للدبابات. وثمة دعم طبي مقدم من مستشفى ميداني تشيكي وسرية طبية اندونيسية. وسوف تواصل كتيبة هندسية من سلوفاكيا توفير الدعم اللازم بعد رحيل الكتيبة الهندسية الاندونيسية، التي ظلت باقية من عملية انكرو.

١٢ - وعلى النحو المأذون به بموجب القرار ١٠٣٧ (١٩٩٦)، يُلاحظ أنه قد اتخذت الترتيبات اللازمة مع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، الموجودة في البوسنة والهرسك، لتزويد الإدارة الانتقالية بالمساندة الجوية عن قرب. وثمة ترتيبات أخرى متخذة تتعلق بدعم قوة التنفيذ، وذلك عند الحاجة في ظل أية طوارئ.

التجريد من السلاح

١٣ - قام قائد القوة بتسليم جدول وإجراءات التجريد من السلاح إلى قائد قوات الصرب في المنطقة يوم ١٥ نيسان/أبريل. وسلمت كذلك نسخة إلى حكومة كرواتيا. كذلك أبقى قائد القوة الطرفين كليهما على علم بالأنشطة العسكرية عن طريق لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالشؤون العسكرية.

١٤ - وبدأ تجريد المنطقة من السلاح الساعة ١٢ ظهرا بالتوقيت المحلي يوم ٢١ أيار/مايو، واستمر بيسر، وأنجز في ٢٠ حزيران/يونيه. لذلك فإن جميع الأسلحة الثقيلة المملوكة لقوات الصرب المحلية إما أزيلت عن المنطقة أو سُلمت إلى الإدارة الانتقالية للتخلص منها. وخلال الفترة من آذار/مارس ١٩٩٦ حتى الوقت الحاضر قامت الإدارة برصد إزالة ٩٣ دبابة و١١ من ناقلات الجنود المدرعة و٣٥ من الأجهزة المضادة للدبابات و١٠٧ قطعة من قطع المدفعية و١٢٣ من مدافع الهاون و٤٢ من المدافع المضادة للطائرات.

١٥ - كذلك قامت الإدارة بإنشاء وتشغيل وحماية بضعة مراكز لتجميع الأسلحة وتدميرها، حيث جرى إما تعطيل أو تدمير الأسلحة التي جمعت والأعتدة ذات الصلة. بيد أنه سُلم قدر ضئيل من الأسلحة الصغيرة أو الذخائر. وفي حين أن عددا كبيرا من هذه الأسلحة ربما أزيل أيضا من المنطقة، فإن من المرجح أن تكون

هنالك كميات كبيرة من هذه الأسلحة في حوزة الأفراد، نظرا لما يعتري بعض المقيمين في المنطقة من قلق إزاء أمنهم على المدى الطويل. وقامت الإدارة الانتقالية بوضع إجراء لتسجيل الأسلحة غير العسكرية المملوكة لأشخاص يحق لهم امتلاكها. ولن تشمل هذه الممتلكات الأسلحة التي تكون ذات عيار معين أو أوتوماتية، وهي أسلحة سوف تظل محظورة بموجب قوانين التجريد من السلاح.

١٦ - وقام العنصر العسكري التابع للإدارة الانتقالية بإنشاء نقاط مراقبة في منطقة الفصل بين قوات الكروات وقوات الصرب، قبل وأثناء عملية التجريد من الأسلحة، وبرصد جهود إزالة الألغام التي قام بها الطرفان. ومن الضروري احترام حرمة منطقة الفصل، ريثما يتم وضع ترتيبات جديدة عقب التجريد من السلاح. لذلك كان من دواعي القلق الاكتشاف الذي تم في مطلع حزيران/يونيه وهو وجود عناصر من الشرطة الكرواتية الخاصة والجيش الكرواتي تقوم بأنشطة في منطقة الفصل، بالقرب من طريق ليبوفاتش السريع. واسترعي انتباه حكومة كرواتيا إلى نواحي القلق التي اعترت الإدارة الانتقالية، وأشير إلى أن مثل هذه الأنشطة تلحق الضرر بعملية تهيئة جو من الأمن في المنطقة. وإثر هذه التدخلات توقفت عمليات التوغل في منطقة الفصل.

١٧ - وقام الجنود التابعون للإدارة الانتقالية بتوفير دعم من أجل الحيلولة دون إزالة الموارد من المنطقة بصورة غير شرعية، وذلك من ضمن مهام أخرى ذات صلة بتنفيذ الاتفاق الأساسي. وشمل ذلك اعتراض عملية لنقل أخشاب قُطعت بصورة غير شرعية بواسطة قطار. وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦، قامت وحدات عسكرية تابعة للإدارة كذلك بفرض رقابة على حقل النفط الاستراتيجي المسمَّى بييليتوفتشي، وبتأمين مغادرة وحدة "العقرب" للمنطقة.

١٨ - ويقوم مراقبو الأمم المتحدة العسكريون بدور بالغ الأهمية داخل الإدارة الانتقالية يتمثل في جمع معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب بشأن جميع جوانب الشؤون العسكرية والمدنية. وبفضل أنشطة الاتصال التي قام بها هؤلاء المراقبون تمت اتصالات مع السلطات العسكرية والمدنية المحلية، بما في ذلك القوات شبه العسكرية، على كافة المستويات. وكانت لهذه الاتصالات أهمية بالغة خلال الفترة التي سبقت عملية التجريد من السلاح. وقبلت جميع الأطراف مهمتي الإبلاغ والتحري التي يقوم بها مراقبو الأمم المتحدة العسكريون، وتم وضع ترتيبات مع الجيش الكرواتي تتيح لهؤلاء المراقبين إمكانية القيام بدوريات على جانبي منطقة الفصل.

رابعا - الجوانب المدنية

١٩ - أوكِلت إلى العنصر المدني لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية طائفة عريضة من المسؤوليات تشمل إنشاء قوة مؤقتة للشرطة، والاضطلاع بمهام ذات صلة بالإدارة المدنية وأداء خدمات عامة، وتيسير عودة اللاجئين، وتنظيم الانتخابات، والمساعدة في تنمية

المنطقة وإنعاشها اقتصاديا. ومن شأن إنجاز عملية التجريد من السلاح أن تتيح إمكانية إيلاء المزيد من الاهتمام لهذه المهام المدنية.

٢٠ - وكما وصفت في تقريري المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1028)، فقد كان من المزمع أن تكون لجان التنفيذ الفنية هي المحركات الأساسية لعملية إعادة الإدماج. ولقد نجحت الإدارة في إنشاء لجان تنفيذ مشتركة في بعض المناطق التي وصفتها في ذلك التقرير. ويتولى رئاسة هذه اللجان ممثلون للمدير الانتقالي ويحضرها ممثلون للكروات والصرب. ويقوم هؤلاء بتحديد المناطق التي يلزم فيها اتخاذ تدابير لتيسير إعادة الإدماج وإيجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف.

الشؤون المدنية

٢١ - ويتألف عنصر الشؤون المدنية من ٤٤ ضابطا من ضباط الشؤون المدنية، ١٧ منهم يؤدون مهامهم من المقر في فوكوفار و٢٧ في المكاتب الميدانية الستة الموجودة في بيلي ماناستير، واوسييك، وفوكوفار (المدينة)، وفينكوفتشي، واردوت ولوك. وهي تتولى المسؤولية عن تدبير الموظفين عن رئاسة وتنسيق الاجتماعات التي تعقدها بعض لجان التنفيذ المشتركة الهامة. وهنالك ١٥ لجنة من لجان التنفيذ المشتركة العاملة واللجان الفرعية في مناطق الخدمات العامة والتعليم والثقافة والإدارة المدنية وحقوق الإنسان. وتقوم أمانة لجان التنفيذ المشتركة في مجال الشؤون المدنية بدعم لجنة التنفيذ المشتركة المعنية باللاجئين والمشردين، ويشترك ضباط الشؤون المدنية في لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالشرطة.

٢٢ - وأحرزت لجنة التنفيذ المشتركة المعنية باستعادة الخدمات العامة، عن طريق لجانها الفرعية القطاعية، تقدما كبيرا في مجال إعادة ربط الخدمات العامة التي كانت توجد في فترة ما قبل الحرب. ويشمل ذلك إعادة افتتاح عمليات التبادل البريدي مع بقية كرواتيا، وإعادة تأسيس روابط الاتصالات السلكية والسلكية، وإصلاح خط السكك الحديدية بين فينكوفتشي وسيد وإزالة الألغام من هذا الخط، وإعادة إنشاء شبكة البث الكهربائي وإقامة قناة تربط بين نهري سافا والدانوب. وقامت لجنة فرعية معنية بالزراعة بإعادة إنشاء الروابط التجارية التي كانت موجودة بين المنطقة وأجزاء أخرى من كرواتيا، بما في ذلك تجارة مقايضة الأسمدة بالأغذية والحبوب ومبيدات الحشرات بالنبيذ. كذلك قامت هذه اللجنة الفرعية بوضع الترتيبات اللازمة للرش بهدف القضاء على البعوض للمرة الأولى في خمس سنوات.

٢٣ - وتعكف لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالتعليم والثقافة على إجراء تقييم مشترك لأحوال ومرافق المدارس في المنطقة، وهي تقوم أيضا بإتاحة محفل لمناقشة قضايا من قبيل الحقوق اللغوية واستعادة/صيانة الكنائس، والمقابر، والنصب التذكارية. ووافقت لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالإدارة المدنية على برنامج عمل بشأن الفقر والسجلات الشخصية، وهو أمر ستكون له أهمية بالغة بالنسبة لانتقال الأجهزة الإدارية المحلية إلى داخل النظام الكرواتي. وقامت لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بحقوق الإنسان بإتاحة آلية لمناقشة وجهة نظر الصرب بشأن قانون العفو الذي سبقت الإشارة إليه وبنقل وجهة النظر هذه

إلى حكومة كرواتيا. وهي تنظر أيضا في تدريب المنظمات غير الحكومية المحلية على حقوق الإنسان، وهو مشروع حصلت الإدارة على الأموال اللازمة له من مجلس أوروبا. وقامت لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بالصحة، والتي يشترك في رئاستها ممثل عن منظمة الصحة العالمية، بعقد حلقة دراسية للمهنيين الصحيين من الجانبين كليهما بشأن الحماية النفسية - الاجتماعية للأطفال المعرضين للأذى من جراء الحرب.

٢٤ - كذلك قام عنصر الشؤون المدنية بعمل يتعلق بوضع تدابير لبناء الثقة من قبيل إعادة لم شمل الأسر وعقد اجتماعات لمجالس البلديات ورد المعاشات إلى أصحابها. واشترك في اجتماعات لم شمل الأسر هذه أكثر من ٠٠٠ ٤ شخص خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، حينما استهلت هذه الاجتماعات من قبل عملية أنكرو وأصبحت لجنة الصليب الأحمر الدولية الآن مسؤولة إلى حد كبير عن هذه المهمة. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمساعدة أفراد من المنطقة بحاجة للمساعدة للقيام بزيارات إنسانية إلى أجزاء أخرى من كرواتيا. وأدت اجتماعات المجالس البلدية إلى تمكين الإدارة الانتقالية من شرح ولايتها والعملية المرتقبة لإعادة إدماج المنطقة في كرواتيا.

٢٥ - وعقب مفاوضات مطولة وافقت حكومة كرواتيا على دفع معاشات إلى المقيمين المستحقين في المنطقة بمن فيهم، بفضل إصرار الإدارة الانتقالية، الصرب المشردين من أجزاء أخرى من كرواتيا. ورغم الشكوك الأولية التي راودت بعض الزعماء الصرب المحليين والمقاومة التي أبدوها، نجحت الإدارة الانتقالية في بدء التسجيل اللازم للمستفيدين على يدي الصندوق الكرواتي للمعاشات التقاعدية.

٢٦ - وقام عنصر الشؤون المدنية بتيسير عقد اجتماعات على الصعيد المحلي للجان الكرواتية والصربية المعنية بسجناء الحرب والأشخاص المفقودين. وبناء على الطلب قامت الإدارة الانتقالية كذلك بتيسير حضور هذه الاجتماعات من قبل ممثلين عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. بيد أن المسألة الأكبر المتمثلة في الأشخاص المفقودين لا تزال تنتظر الحل على يدي حكومات البلدان المعنية، مع المساعدة اللازمة من قبل لجنة الصليب الأحمر الدولية ومؤسسات أخرى من هذا القبيل.

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٢٧ - كانت المنطقة، قبل الأعمال العدائية، من أغنى المناطق في يوغوسلافيا السابقة، إذ بلغت قدرتها الصناعية نحو ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومن المقدر أن ذلك الرقم قد انخفض بنسبة ٩٠ في المائة منذ عام ١٩٩١. فالقطاع الزراعي الغني لهذه المنطقة الذي كان يوما ما أحد قطاعات التصدير الرئيسية، يواجه الآن صعوبة في توفير الأغذية اللازمة للسكان المحليين نظرا لعدم وجود التمويل اللازم لشراء المعدات ومبيدات الآفات والأسمدة. ويتراوح معدل البطالة ما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة، ومن المتوقع أن يرتفع مع تسريح الجنود المحليين والشرطة.

٢٨ - والمورد الاقتصادي الوحيد والأهم للمنطقة هو حقل النفط الواقع حول دييليتوفتشي. فهذا الحقل الذي يضم ما مجموعه ٧٤ بئرا ينتج نحو ٠٠٠ ١٠ طن من النفط الخام شهريا يتم تكرير معظمها في معمل

تكرير بانشيفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. أما بالنسبة لما تراه كرواتيا، فمن المهم للغاية وقف هذا التدفق من النفط الخام الى الخارج، وقد جعلت ذلك شرطا لفتح خط أنابيب بحر الأدرياتيك الموصل الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد توقف إنتاج النفط الخام في حقل دييليتوفتشي في ١٦ نيسان/أبريل. وبعد أن تمت السيطرة للإدارة الانتقالية على هذا الحقل أجري مسح تقني مشترك قام به خبراء كرواتيون وخبراء صرب محليون في ٧ حزيران/يونيه. والمناقشات جارية حاليا لاستئناف إنتاج النفط الخام وشحنه الى معمل التكرير في سيزاك.

٢٩ - وقد هبطت الإيرادات المتاحة للإدارة المحلية هبوطا سريعا عقب إغلاق حقل النفط في دييليتوفتشي وما ترتب على ذلك من آثار بالنسبة للصناعات التي كانت تعتمد الى حد بعيد على المشتقات النفطية. وقد ينجم عن عدم دفع المرتبات في المستقبل القريب تدهور سريع للخدمات العامة بل وانهيار عام للقانون والنظام. وإذا ما أريد لقوة الشرطة الانتقالية المنشأة حديثا أن تستجيب على النحو الكامل لقيادة الإدارة الانتقالية (انظر الفقرة ٣٣ أدناه)، فلا بد أن تخصص لها ميزانية تكفل دفع الأجور المناسبة لأفرادها وتهيئة بيئة عمل نظامية. والتمويل لازم أيضا لإدماج الأشخاص المسرحين في الحياة المدنية، وذلك، على سبيل المثال، عن طريق برامج إزالة الألغام وإزالة مخلفات الحرب وإصلاح الطرق وإصلاح المرافق العامة. وبالنظر الى ما يمكن أن يترتب على الحالة الموصوفة أعلاه من آثار مزعزعة للاستقرار، فقد اضطلعت الإدارة الانتقالية بجهد عاجل سعت فيه لتحديد جهات التمويل اللازم للإدارة المحلية والخدمات العامة من مصادر كرواتية ومصادر أخرى.

٣٠ - والتنمية الاقتصادية من العوامل الرئيسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وقد أنشئت وحدة لإعادة البناء الاقتصادي والتنسيق ضمن عنصر الشؤون المدنية التابع للإدارة الانتقالية. وتعمل الوحدة على نحو وثيق مع القادة السياسيين والمجتمعيين وكبار رجال الأعمال للحصول على البيانات وتقييم الأولويات، حتى يمكن تعبئة موارد دولية لإعادة البناء والإصلاح. وهي تتعاون أيضا مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف لتنسيق المساعدة الاقتصادية المقدمة الى المنطقة. وقد تعهدت حكومات بلجيكا والنرويج والولايات المتحدة بالتبرع بمبلغ ٥ ملايين دولار و ٦,٢ ملايين دولار و ٩,٧ ملايين دولار، على التوالي، وتعهد الاتحاد الأوروبي بالتبرع بمبلغ قدره ١٠ ملايين دولار لإعادة بناء المرافق العامة وإزالة المباني غير المأمونة، فضلا عن مبلغ ١,٦ مليون دولار من أجل قيام الأشخاص المسرحين بإزالة الألغام من المنطقة.

المسائل المتعلقة بالشرطة

٣١ - القوام المأذون به للإدارة الانتقالية هو ٦٠٠ من مراقبي الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، وصل منهم إلى منطقة البعثة ٤٣٢ حتى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقد أقامت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في بداية البعثة اتصالات مع الشرطة الصربية المحلية في المنطقة وكذلك مع الشرطة الكرواتية. وقد تحركت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة سريعا من أجل إقامة وجود لها في جميع مراكز الشرطة

المحلية ولرصد أدائها ريثما يتم إنشاء قوة شرطة مؤقتة، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٠٣٧ (١٩٩٦). كذلك راقبت معاملة المجرمين المقبوض عليهم ونظام السجون.

٣٢ - وفي الوقت ذاته، شرعت الإدارة الانتقالية في إنشاء وتدريب قوة الشرطة الانتقالية وتحديد هيكلها وحجمها، وأنشأت لهذا الغرض لجنة تنفيذ مشتركة معنية بالمسائل المتعلقة بالشرطة. واتفقت لجنة التنفيذ المشتركة على حجم وهيكل قوة الشرطة الانتقالية التي سيجري إنشاؤها في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ بقوام يبلغ تقديرا ٣٠٠ ١ فرد. ومع بداية تموز/يوليه سيكون قد أتم التدريب الفني بالأكاديمية الدولية لإنفاذ القانون في بودابست، ٢٩٠ من أفراد قوة الشرطة الانتقالية، منهم ١٤٥ مقدمون من حكومة كرواتيا و ١٤٥ من الممثلين الصرب المحليين. وقد اشترك مراقبو الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هذا البرنامج التدريبي، الذي قدم له العون مشروع المساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية الدولية، وهي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة. كما تلقى ٦٠٠ فرد آخر من أفراد الشرطة المحلية التدريب عن طريق المشروع في إيردوت في المنطقة.

٣٣ - وقد جرى تسريح الشرطة المحلية، باستثناء أولئك الذين سيبقون كأفراد في قوة الشرطة الانتقالية، كجزء من عملية التسريح العامة في المنطقة. وستتولى قوة الشرطة الانتقالية الآن المسؤولية الرئيسية عن حفظ القانون والنظام، وتعمل تحت سلطة المدير الانتقالي وتراقب عملها الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة.

مراقبو الحدود

٣٤ - المطلوب من الإدارة الانتقالية أن تضع إجراءات لمراقبة نقاط عبور الحدود الحالية وأن تسهل حرية انتقال الأشخاص. وحتى ٢٢ حزيران/يونيه كان قد تم نشر ٢٨ من مراقبي الحدود التابعين للإدارة الانتقالية. وقد بدأت المراقبة الفعلية لنقاط العبور الدولية التسع المحددة بالطرق البرية وبالسكك الحديدية في ٢٧ أيار/مايو وستبدأ المراقبة على مدار الـ ٢٤ ساعة بمجرد توفير المزيد من الأفراد والمعدات. وبعد نشر المراقبين على الحدود الدولية بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تحسن تنظيم الجمارك وبدأ ينخفض النقل غير المشروع للأخشاب والبضائع المنهوبة.

المسائل القانونية

٣٥ - للمساعدة في إعادة الإدماج التدريجي للنظام القانوني للمنطقة في النظام القانوني لكرواتيا، أقامت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية اتصالا مع الهيئة القضائية للمنطقة بغية مراقبة جميع المحاكم وهيئات إنفاذ القانون والمؤسسات العقابية. وما زال هذا النشاط ينظر اليه بشيء من التوجس بين المسؤولين المحليين ولكنه سيتوسع تدريجيا. ويواصل الموظفون القانونيون التابعون لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية الاضطلاع بجهود من أجل تشجيع حكومة كرواتيا على إصدار قانون للعفو العام يكون مختصرا وشاملا وواضحا.

الشؤون العامة

٣٦ - قبل نشر الإدارة الانتقالية لم يكن لدى سكان المنطقة علم بالاتفاق الأساسي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أو كانت لديهم معلومات غير صحيحة عنهما، وكانوا هدفا للدعاية من كلا الجانبين. ونتيجة لذلك، فقد كانوا مضللين تساورهم الشكوك بشأن مستقبلهم. وبالتالي، فقد ركزت الإدارة الانتقالية جهودها في أنشطتها للشؤون العامة على بناء الثقة. وتصدر الإدارة الانتقالية حاليا ٠٠٠ ٥٠ نسخة، ثلاث مرات شهريا، باللغتين الكرواتية والصربية، من نشرة الإدارة الانتقالية "UNTAES BULLETIN" التي تتألف من صفحتين وأصبحت تُقرأ الآن على نطاق واسع. وقد كرست الأعداد الأولى لشرح الاتفاق الأساسي وقرارات مجلس الأمن وولاية الإدارة الانتقالية. وكرس عدد خاص يبلغ ٠٠٠ ١٠٠ نسخة لعملية التسريح وسيكون ذلك هو النمط المتبع بالنسبة للمبادرات الرئيسية في المستقبل. كما وزع عدة آلاف من الملصقات.

٣٧ - وتقوم الإدارة الانتقالية بالبث الإذاعي يوميا عبر محطة الإذاعة المحلية في فوكوفار المسموعة في جميع أنحاء المنطقة، وتقدم برامج إذاعية باسمها على موجات عدة محطات أخرى. كما يقدم المدير الانتقالي وغيره من كبار موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية أحاديث منتظمة عبر التليفزيون ويعقدون مؤتمرات صحفية في فوكوفار وغيرها من الأماكن. وقد نظمت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية حلقات دراسية وحلقات عمل للصحفيين من المنطقة ومن أنحاء أخرى من كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لمناقشة دور الصحافة وحرية الصحافة من حيث علاقتهما ببعثة الإدارة الانتقالية.

خامسا - الجوانب الإنسانية

المشردون واللاجئون

٣٨ - إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولة، وفقا لولايتها، عن اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة. ولا تزال توفر المساعدة الغذائية إلى حوالي ٠٠٠ ٤٢ مشرد في المنطقة. ويتم التوزيع، الذي دخل الآن في سنته الرابعة، عن طريق جمعيات الصليب الأحمر المحلية.

٣٩ - وأكدت المفوضية، في إطار لجنة التنفيذ المشتركة المعنية بعودة اللاجئين والمشردين، على تساوي جميع المواطنين الكرواتيين في حق العودة، بما فيهم الكرواتيون والصربيون المشردون الذين يسعون إلى العودة إلى المنطقة أو الخروج منها. وترى المفوضية أنه من الضروري جدا الحيلولة دون زيادة تشرد الصربيين المشردين الذين يقيمون الآن في المنطقة وذلك عند عودة سكان المنطقة السابقين إلى ديارهم. وركزت اللجنة على مشاريع نموذجية لعمليات عودة جماعية بدعم من المفوضية من المقرر تنفيذها في الفترة آب/أغسطس - تشرين الثاني/نوفمبر إلى ثلاث قرى في المنطقة وقرية في سلافونيا الغربية. وستبدأ عمليات إزالة الألغام والبناء و/أو إصلاح المنازل والمرافق العامة في تموز/يوليه لكي تتم العودة قبل فصل الشتاء.

٤٠ - ووافقت لجنة التنفيذ المشتركة أيضا على أن تقوم إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية بمساعدة حكومة كرواتيا بتسهيل مشاريع نموذجية للعودة إلى قرى أخرى - هي في الوقت الحالي سبع قرى في المنطقة وعدد غير محدد بعد من القرى في سلافونيا الغربية

بالتشاور مع المفوضية. وستوفر حكومة كرواتيا معظم التمويل اللازم لعمليات إزالة الألغام وإعادة البناء في هذا البرنامج الذي يركز على القرى المدمَّرة إلى حد كبير. وقد اتفقت الإدارة الانتقالية والمفوضية على أن تعمل لجنة التنفيذ المشتركة كمحفل لتسوية الأمور في حالة وجود أوجه تفاوت بين البرنامجين.

إزالة الألغام

٤١ - تمثل عملية إزالة الألغام تحديا ضخما، فقد يصل عدد الألغام في المنطقة إلى ٠٠٠ ٣٥٠ لغم. وستقوم الإدارة الانتقالية، وهي تعمل بالاشتراك مع المفوضية، بتسهيل عمليات تطهير المناطق ذات الأولوية من الألغام لأغراض إنسانية بشكل فعال. وتنوي الإدارة الانتقالية أيضا تقديم المساعدة في إنشاء قدرة محلية مستدامة في مجال إزالة الألغام. وستتمثل الخطوة الأولى في إعادة تدريب وتجهيز الجنود الصربيين المسرحين لكي يشكلوا أفرقة لإزالة الألغام وذلك عن طريق وكالة مناسبة. ومن المتوقع، في نهاية الأمر، أن تعمل هذه الأفرقة المختصة بإزالة الألغام بالاشتراك مع منظمة كرواتية لإزالة الألغام.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

٤٢ - تقدم الإدارة الانتقالية الدعم لأنشطة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في المنطقة. ولا يزال موقع المقبرة الجماعية في أوفكارا على حاله، ويقوم المكون العسكري في الإدارة الانتقالية بحراسته على مدار الساعة. ويتم حاليا وضع خطط لاستخراج الجثث من المقبرة وتضطلع العناصر الهندسية في الإدارة الانتقالية بالأعمال التحضيرية الأولية. كما ستقدم الإدارة الانتقالية الدعم في مجالي الأمن والنقل أثناء عملية الحفر.

سادسا - ملاحظات

٤٣ - أحرزت الإدارة الانتقالية، في فترة تقل عن ستة أشهر، تقدما ملحوظا في تنفيذ ولايتها، وساهمت في التطبيع التدريجي للعلاقات بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويعمل رئيس الإدارة الانتقالية وموظفوه على جمع شتات السكان عن طريق لم شمل الأسر والقيام بزيارات للقرى وصلوات في الكنائس وغيرها من الأنشطة. وتستطيع الأسر والأفراد التي لم تر بعضها البعض أو تسمع أخبار بعضها البعض لسنوات عديدة أن تتصل أخيرا ببعضها. وتبعث هذه النتائج على الرضى والتفاؤل. فبعد خمس سنوات من الحرب والتوتر، ثمة ما يدل على وجود روح جديدة من التعاون بين الأطراف.

٤٤ - وأنجزت عملية تجريد المنطقة من السلاح بسهولة نسبية. وقد أظهر الطرفان استعدادهما للالتزام بالاتفاق الأساسي والاعتراف برغبة المجتمع الدولي في مساعدتهما على تنفيذه. وقد تم إما سحب الأسلحة الثقيلة أم تسليمها إلى الإدارة الانتقالية لتدميرها. غير أن الناس احتفظوا بكميات من الأسلحة الصغيرة والذخائر بدافع من القلق على أمنهم المستقبلي. وستعمل الإدارة الانتقالية على بناء الثقة عن طريق المحافظة على الاستقرار والأمن في المنطقة في فترة ما بعد تجريدها من السلاح. غير أن ولاية المراقبين العسكريين الذين يعملون في الإدارة الانتقالية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٤٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ستنتهي في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٦. وتمثل فترة ما بعد التجريد من السلاح فترة حرجة

بالنسبة للإدارة الانتقالية، نظرا لاستمرار التوتر في المنطقة وبقائها عـُرضة لإمكانية التسلل. ويعتقد قائد القوة بشدة أن استمرار وجود مراقبي الأمم المتحدة العسكريين سيعزز قدرة الإدارة الانتقالية على رصد الحالة، وضمان الانتهاء الكامل من عملية التجريد من السلاح وبقائها كذلك، ورصد أية انتهاكات، وتقديم تقارير عن التطورات الأخرى ذات الصلة بالمحافظة على السلام والأمن في المنطقة. وإني أوافق على هذا الرأي وأوصي بتمديد ولاية المراقبين العسكريين حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٤٥ - وتنطوي المرحلة القادمة على تحديدات عديدة بالنسبة للإدارة الانتقالية. وتعد عودة المشردين من أضخم هذه التحديات. فثمة عدة آلاف من الكرواتيين المشردين في انتظار العودة إلى ديارهم في المنطقة. وفي الوقت ذاته، تقيم فيها أعداد كبيرة من الصربيين المشردين وهم يرغبون في العودة إلى مناطقهم الأصلية في أجزاء أخرى من كرواتيا. ولن يكون العمل على تمكين الناس من العودة إلى ديارهم يسيرا، خاصة بسبب الخطر المترتب على الألغام والأجهزة الحربية التي لم تنفجر بعد، ودمار المساكن والهياكل الأساسية، والحاجة الملحـّة لإعادة بناء المساكن أو إصلاحها قبل بداية فصل الشتاء.

٤٦ - ويتمثل تحد آخر في تحديد الآليات والضمانات التي يقبل بها الجميع ويدعمها المجتمع الدولي والتي من شأنها حماية الهويات الثقافية والاجتماعية وحماية تراث الأقليات الوطنية في مجتمع متعدد الإثنيات.

٤٧ - كما أن الحالة المالية في المنطقة غير مستقرة. ومنذ إغلاق حقل نفط ديلتوفشي في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أدى غياب الإيرادات إلى معاناة الخدمات العامة من عجز خطير في الأموال والموارد الأخرى. وسيكون من المخفض جدا لمعنويات الإدارة الانتقالية ومن المـُهدد جدا لأعمالها أن تضطر الخدمات التي ثمة حاجة ملحـّة إليها، مثل المستشفيات والنقل العام والمدارس، إلى وقف أعمالها بسبب عدم القدرة على دفع الأجور وتكاليف التشغيل الأخرى.

٤٨ - وبالإضافة إلى هذه الحاجة العاجلة، ستحتاج عملية إعادة بناء المنطقة وإزالة أنقاض الحرب إلى قدر كبير من الموارد. وتمثل إزالة الألغام متطلبا ملحـّا ويمكنها المساعدة في إتاحة وظائف للمحاربين السابقين. وإنني أناشد الدول الأعضاء المساهمة بسخاء من أجل تمكين الإدارة الانتقالية من زيادة هذه الأنشطة.

٤٩ - وفي الوقت نفسه فإنه يسرني أن أفيد بأن الإدارة الانتقالية قد نجحت حتى الآن في الاضطلاع بالمهام التي كـُلفت بها، وبأن الأطراف في الاتفاق الأساسي قد أيدوا حتى الآن أنشطتها وأظهروا ما يبعث على الأمل في أنهم سيستمرون في التعاون معها في الفترة المقبلة.

- - - - -